

قياس الانحراف بين الإحصائيات الجنائية و أسلوب الإقرار الذاتي

تاريخ استلام المقال: 2015/09/20 تاريخ قبول المقال للنشر 2016/04/07

د. علاوة فوزي

جامعة مسيلة

ملخص الدراسة:

إضافة إلى الأسلوب التقليدي لقياس الانحراف المتمثل في أسلوب الاعتماد على الإحصائيات الجنائية نجد كذلك من أهم الطرق الجديدة المستخدمة في هذا المجال أسلوب الإقرار الذاتي و الذي يقوم بالأساس على محاولة الإحاطة بالواقع الحقيقي لحجم الانحراف بعيدا عن الأرقام الرسمية، وذلك من خلال التوجه إلى عينة من الأفراد هم في العادة من المتدربين لسؤالهم عن الخروقات التي يكونون قد قاموا بها في فترة من حياتهم.

Résumé:

La mesure de la délinquance s'appuie principalement sur les faits constatés par la police et la gendarmerie, aujourd'hui on peut mesurer la délinquance à travers les enquêtes auto-déclarées, ces enquêtes interrogent des échantillons représentatifs des personnes sur leurs éventuels comportements déviants et délinquants .

مقدمة:

إن ظواهر الانحراف والإجرام مرتبطة بالحياة الاجتماعية والإنسانية بشكل عام فلا يكاد يخلو مجتمع إنساني منها وهذا ما جعل مختلف الشعوب في مختلف الأزمنة تحاول أن تعالجها وتجد لها الحلول الناجعة ، وتعد معرفة حقيقة وحجم هذه الظواهر خطوة أساسية في هذه المعالجة ، وهذا ما جعل المختصين في علم الاجتماع بشكل عام وعلم الاجتماع الجنائي بشكل خاص يحاولون دائما ابتكار طرق قياس جديدة وفعالة بهدف مساعدتهم في الوصول إلى تفسيرات علمية دقيقة لهذه الظواهر وذلك لان القياس أصبح مطلبا أساسيا في مرحلة التفكير العلمي، وكانت البداية في القرن التاسع عشر من خلال الاعتماد على الإحصائيات الجنائية ، لكن هذا الميدان العلمي و على غرار الميادين العلمية الأخرى قد شهد تطورا ملحوظا في القرن العشرين وذلك من خلال ظهور طرق و تقنيات جديدة كان من بين أهمها أسلوب الإقرار الذاتي الذي سنحاول في هذه الورقة أن نتناوله بنوع من التفصيل وذلك إضافة إلى أسلوب الاعتماد على الإحصائيات الجنائية، وتعريف هذه الأساليب سيكون بهدف الاستفادة منها في الدراسات السوسيولوجية التي تتناول مختلف ظواهر الانحراف والإجرام لذا سنحاول في هذا المقال الإجابة على الأسئلة التالية:

-ما المقصود بهذه الأساليب؟

-كيف يمكن استخدامها والاستفادة منها؟

-أولاً: أسلوب الاعتماد على الإحصائيات الجنائية الرسمية:

الاعتماد على هذا النوع من الإحصائيات في دراسة ظواهر الانحراف والجريمة لا يمكن نكران أهميته الكبيرة و البالغة ، ففي البداية اعتمدت البحوث المختصة في دراسة هذه الظواهر على هذا النوع من الإحصائيات وذلك منذ المنتصف الأول للقرن التاسع عشر، ولا يزال هذا الاعتماد مستمرا إلى يومنا هذا في مختلف مراكز البحث التي تأخذ على عاتقها مهمة تحليل هذه الإحصائيات للوصول إلى تشخيص حقيقي للمشكلة ، ولعل أن أول من اعتمد على هذا الأسلوب في تحليل ظواهر الانحراف والإجرام كان كل من العالم الاجتماعي البلجيكي المعروف " أدولف كيتليه " QUETELET وكذلك العالم الفرنسي " اندري ميشال جيري " GUERRY ، ويعود سبب ظهور هذا النوع من الدراسات التي تعتمد على الإحصائيات الرسمية بالأساس في كل من بلجيكا وفرنسا إلى أن هاتين الدولتين كانت لهما الأسبقية في نشر هذا النوع من الإحصائيات والأرقام "فنشر لأول مرة الحساب العام لإدارة العدالة الجنائية في سنة 1802 متضمنا حصرا دقيقا للجرائم وفق أسس علمية محددة ، وقد توالى بعد ذلك نشر هذه الإحصائيات في فرنسا بصفة دورية ، وتبعته في ذلك دول أخرى نشرت إحصائيات منتظمة عن ظاهرة الإجرام فيها ، ومنها بلجيكا التي نشرت أول إحصاء جنائي لها سنة 1840 " (1) ، وقد شكل نشر هذه الإحصائيات فائدة كبيرة للمختصين من خلال توفير الإمكانية لهم لأول مرة من التعامل الكمي مع هذه الظواهر، وبالتالي المساهمة في ظهور الكثير من الدراسات في ميدان العلوم الجنائية بشكل عام وتشكيل قاعدة نظرية في الدراسات الخاصة بالانحراف والإجرام ، ورغم ظهور طرق جديدة في السنوات الأخيرة للتعامل مع هذه الظواهر إلا أن الكثير من الباحثين لا يزالون يعتمدون على هذه الإحصائيات الجنائية لما توفره لهم من إمكانية الملاحظة الدقيقة للظاهرة من خلال الأرقام ، وبالتالي امتلاك الباحث القدرة على ربطها مع مختلف المتغيرات الاجتماعية الأخرى كالحالة الاقتصادية والاجتماعية والمستوى التعليمي والثقافي.

1- أهم مصادر الإحصائيات الجنائية:

لقد شكلت المعطيات الجنائية مصدرا أساسيا و مهما للباحثين الاجتماعيين وذلك بمجرد ظهورها وانتشارها وذلك بداية في بعض البلدان الأوروبية كفرنسا وبلجيكا وبعد ذلك بقية بلدان العالم ، فاعتمدت الكثير من الدراسات السوسيولوجية على هذا النوع من الإحصائيات ، وتتعدد المصادر التي توفر هذا النوع من المعطيات الإحصائية حسب اختلاف المصالح المختصة في المجتمعات المختلفة وكذلك حسب تباين الأنظمة السائدة فيها، لكننا سنركز على ثلاثة مصادر أساسية متواجدة بشكل عام في معظم دول العالم سواء كان الأمر متعلق بالمتقدمة منها أو المتخلفة وهي كما يلي:

(1) - فتوح عبد الله الشاذلي ، علم الإجرام العام، منشأة المعارف، الإسكندرية (مصر)، الطبعة الأولى، 1993 ، ص 41.

1-1- الأجهزة الأمنية:

تعد مختلف الأجهزة الأمنية سواء أكانت شرطة أو درك أو غيرها أول المؤسسات التي تواجه ظواهر الانحراف والإجرام ، لذا فإن هذه المؤسسات الأمنية تعتبر أهم مصدر للإحصائيات الجنائية فهي التي تتعامل مباشرة مع ظواهر الانحراف والإجرام بمجرد وقوعها سواء من خلال تدخلها المباشر أو من خلال الشكاوي التي تودع من طرف الضحايا لدى مصالحها ، وبالتالي فإن أرشيف هذه المصالح يعد كمصدر أساسي يعبر عن حجم ظواهر الانحراف والإجرام في مجتمع ما ، و في كثير من دول العالم تتولى وزارات الداخلية أو الهيئات المشابهة لها نشر الإحصائيات العامة حول هذه الظواهر ، لكن ما يؤخذ على هذا المصدر هو عدم التنسيق في بعض الحالات بين مختلف الأجهزة الأمنية وهذا ما يطرح إشكال على مستوى مصداقية تعبير هذه الإحصائيات على الواقع الحقيقي لظواهر الإجرام والانحراف في مجتمع معين ، ومثال ذلك أن تقدم مصالح الدرك إحصائيات خاصة بها و تقدم مصالح الشرطة إحصائيتها، لذا فإن الإحصائيات الجنائية تكون أكثر أهمية في حال وجود تنسيق بين الأجهزة الأمنية في تحضيرها و تقديمها.

1-2- جهاز العدالة:

بعد الأجهزة الأمنية يأتي الدور على جهاز العدالة للتعامل مع ظواهر الانحراف والإجرام ، وتشتمل العدالة في العموم على المؤسسات التالية:

1-2-1- جهاز القضاء:

هو الآخر يعد مصدرا مهما للإحصائيات الجنائية من خلال القضايا التي يعالجها ويصدر حكما بشأنها ، وأهم ما يميز أرقام هذا الجهاز هو أنها توفر للباحث الاجتماعي الحالات التي أدين بارتكاب مخالفة أو جنحة أو جريمة محددة وقد اعتمد عليها الكثير من الباحثين في دراستهم ، لكن ما يؤخذ عليها هو أن هذا النوع من الإحصائيات يشمل فقط المذنبين فعليا الذين تم تقديمهم للعدالة وذلك رغم أن هناك انحرافات و جرائم قد لا تصل لسبب أو لأخر لهذا الجهاز .

1-2-2- المؤسسات العقابية:

تكمن الأهمية المتميزة لهذا المصدر مقارنة بالمصادر الأخرى في أنه يوفر قوائم للمحكوم عليهم والمتواجدين في حالة حجز ، مما يسمح للباحث ليس فقط بملاحظة الإحصائيات بل حتى القيام بدراسات ميدانية وتحقيقات مباشرة مع المسجونين و ذلك بالخصوص في الدراسات المتعلقة بجنوح الأحداث ، لكن أهم ما يؤخذ على هذا المصدر هو اقتصره على توفير الإحصائيات الخاصة بالمحكوم عليهم مع التنفيذ فقط وذلك دون المحكوم عليهم مع وقف التنفيذ، وبالتالي يبقى هذا المصدر لا يعبر بدقة عن الحجم الحقيقي لظواهر الانحراف والإجرام في مجتمع معين.

2- الأهمية العلمية للإحصائيات الجنائية:

ممالا شك فيه فان الإحصائيات بشكل عام هي في غاية الأهمية في مختلف مجالات الحياة المختلفة ، وهذا ما جعل الدول و الحكومات تهتم بها من خلال تخصيص ميزانيات ضخمة لذلك وتأسيس مؤسسات وهيأت مكلفة بإعدادها ، والإحصائيات الجنائية كواحدة من هذه الإحصائيات هي مرتبطة أساسا بمختلف الأجهزة الأمنية و القضائية ، وتعد مصدرا مهما وأساسيا للباحثين الاجتماعيين يسمح لهم بتفسير وفهم الظواهر التي يدرسونها من خلال ملاحظة ارتفاع وانخفاض معدلات الإجرام في مجتمع ما، ويمكن تلمس أهمية ذلك في النقاط التالية:

2-1-المقارنة على المستوى الجغرافي:

ويتم ذلك بين مناطق جغرافية مختلفة ومتباينة ، ومثال ذلك المقارنة التي تتم بين الإجرام في الوسط الحضري و الوسط الريفي أو بين مدن مختلفة في نفس البلد ، وحتى بين الأحياء المختلفة في نفس المدينة ، وقد يكون ذلك بين دول و مجتمعات متميزة ، وهناك اليوم مجال بحث في دراسات الانحراف و الإجرام يسمى جغرافيا الإجرام (les cartes du crime) ، وهو ميدان بحث علمي يحاول أن يفهم ويفسر الظاهرة الإجرامية في إطار الجغرافيا ، ولا يمكن القيام بهذا العمل العلمي دون توفر هذا النوع من الإحصائيات الجنائية بشكل دوري و منتظم.

2-2-المقارنة على المستوى الزمني:

على غرار الدراسات المقارنة على المستوى الجغرافي فانه يمكن كذلك القيام بدراسات مقارنة على المستوى الزمني أو التاريخي ، وذلك بهدف معرفة إن كانت معدلات الانحراف والإجرام في مجتمع ما ترتفع أم تتخفف، وهذا العمل العلمي كذلك لا يمكن القيام به دون أن يتوفر للباحث الاجتماعي معطيات عن الإحصائيات الجنائية ، ويمكن كذلك القيام بمقارنات على مستوى نفس السنة ومحاولة معرفة إن كانت ظواهر الإجرام أكثر انتشارا في فترة معينة من السنة.

2-3-المقارنة على مستوى الفئات العمرية:

كذلك تسمح الإحصائيات الجنائية للباحث الاجتماعي من ملاحظة الفئات العمرية الأكثر ارتباطا بظواهر الانحراف و الإجرام ، وكذلك يمكن من خلال ذلك معرفة أي الفئات هي ضحايا للانحراف و الإجرام من جهة، ومن جهة أخرى الفئات الأكثر ارتكابا للأفعال الإجرامية.

2-4-المقارنة على مستوى أنواع الانحراف و الإجرام:

وهذا ما يتيح للباحث الاجتماعي إمكانية التمييز بين أشكال الانحراف الأكثر انتشارا في مجتمع معين، وكذلك معرفة الأشكال الجديدة للانحراف والإجرام ومثال ذلك تلك الجرائم المرتبطة بالتكنولوجيات الحديثة للإعلام و الاتصال ، كما قد تسمح هذه المقارنة للباحث بالتفريق بين الانحراف العرضي المؤقت والانحراف الدائم والمستمر .

3- تقييم أسلوب الإحصائيات الجنائية:

يرى الكثير من المتخصصين أن الإحصائيات الجنائية لا تعبر بصفة دقيقة عن حقيقة الانحراف والإجرام في مجتمع ما ، ولإحاطة الحقيقة بهذه الظواهر يجب عدم الاكتفاء فقط بهذا المصدر الرسمي الذي لا يقدم لنا إلا الجزء البسيط من الحجم الفعلي لظاهرة الانحراف ، فمثلا لكي يعتبر شخص ما بأنه مذنب ويدرج في الإحصائيات الرسمية لابد من المرور عبر مجموعة من الإجراءات وأهمها⁽¹⁾:

- أن يثبت من خلال التحقيق أن المتهم فعلا من ارتكب الفعل الغير قانوني .
- أن يتم توقيف المتهم.
- أن يعرض المتهم أمام القضاء للحكم عليه.
- صدور حكم معين قد يتضمن عقوبة معينة أم براءة و إخلاء سبيل.

وفي كل مرحلة من هذه الإجراءات قد تسقط الكثير من حالات الانحراف و الجنوح من الإحصائيات الرسمية ، وذلك كأن يتم إخلاء سبيل المتهم لعدم توفر الأدلة الكافية لإيقافه أو كأن يتمتع الضحايا عن تقديم الشكوى سواء أكان ذلك نتيجة الخوف من المتهم أو نتيجة لبساطة الضرر الذي لحق بهم فلا يكلفون أنفسهم عناء تقديم الشكوى ، وفي حالات أخرى قد يتراجع الضحايا عن الشكوى وذلك بسحبها وبالتالي التسامح مع المتهم وهذا يكون عادة في حالات جنوح الأحداث ، كما أنه من جهة أخرى هناك الكثير من مظاهر الانحراف والإجرام التي لا يعاقب عليها القانون وذلك بسبب عدم وجود نصوص قانونية تنص على ذلك كحالات استهلاك الكحول وبعض أنواع المخدرات ، بالإضافة إلى جرائم الإنترنت وغيرها ، وهذا ما يؤدي إلى عدم تسجيل هذه السلوكيات في الإحصائيات الجنائية ، وعليه فإن هذه الإحصائيات في نظر الكثير من الباحثين لا تشكل إلا الجزء البسيط من حقيقة الانحراف في مجتمع معين ، وهو ما دعاهم إلى عدم الاعتماد الكلي على هذه الإحصائيات الجنائية لأن جزء كبير من الانتهاكات الموجودة في الواقع لا تقع في نطاق هذه الإحصائيات ، وبالتالي اتجهوا للبحث عن طرق وأساليب أخرى لقياس ظواهر الانحراف والإجرام.

ثانيا :أسلوب الإقرار الذاتي لقياس الانحراف:

إن قصور الإحصائيات الجنائية الرسمية في الإحاطة بالحجم الحقيقي لظاهرة الانحراف هو ما دعا الباحثين لابتكار هذه الطريقة ، وكان ذلك في منتصف القرن العشرين بالولايات المتحدة الأمريكية وذلك بهدف الوصول إلى تحديد الحجم الحقيقي لظواهر الانحراف والإجرام في مجتمع ما ، وتم ذلك بالأساس في دراسات حول انحراف الأحداث.

(¹) – Lorraine et Sébastien Tournyol DU CLOS, La délinquance des jeunes, L'hamattan, Paris (FRANCE) , 2007 , p86.

1- تعريف أسلوب الإقرار الذاتي:

بما أن هذا الأسلوب قد كان أول ظهور له في الولايات المتحدة الأمريكية فلا بد من ذكر العبارات التي أطلقت على هذا الأسلوب بالإنكليزية وهي في العادة اثنتين وهما:

-Self- reported delinquency survey

-Self – reported delinquency study

أما باللغة الفرنسية فقد استخدمت عبارات مختلفة للدلالة على هذا الأسلوب ومن بينها:

-Sondage de délinquance auto reportée

-Sondage de délinquance auto révélée

-Les enquêtes d'auto confession

-Les enquêtes sur la délinquance auto reportée

أما باللغة العربية وحسب ما اطلعنا عليه فقد ذكر بطريقة مقتضبة تحت تسمية أسلوب التقرير الذاتي ، وذلك في مؤلف علم الاجتماع الجنائي لصاحبه السيد علي شتا⁽¹⁾، لكننا سنعمد عبارة أخرى هي أسلوب الإقرار الذاتي لقياس الانحراف والسبب في ذلك يعود إلى أن مصطلح التقرير يدل على ما يقوم الباحث أو شخص ما بتدوينه أما مصطلح إقرار فإنه يعبر عن اعتراف شخص ما ، وهذا المعنى الأخير هو الذي يتلاءم مع محتوى هذا الأسلوب ، هذا من ناحية الترجمة والاصطلاح أما من حيث التعريف الذي قدم لهذا الأسلوب فهو " يعبر عن تحقيق من خلاله نطلب من شخص أن يعترف إن كان خلال فترة زمنية معينة قد ارتكب أو لم يرتكب بعض الأفعال المنحرفة"⁽²⁾، ومن خلال هذا التعريف يتبين لنا أن هذا الأسلوب في التحقيق لا يتوجه فقط إلى فئة ثبت خرقها وانحرافها عن المعايير الاجتماعية ، بل هو يتوجه إلى مجموعة أكبر من الأشخاص الذين لم يدانوا بارتكاب انتهاكات معينة لكنهم قاموا بذلك في مراحل سابقة من حياتهم ، والغرض من هذا التوجه هو معرفة الأرقام السوداء للانحراف أو ما يصطلح عليه بالانحراف الخفي أو الغير ظاهر، أي بعبارة أخرى محاولة التوصل لمعرفة الحجم الحقيقي لظاهرة الانحراف في مجتمع معين بعيدا عن الأرقام الرسمية ، ويعرف كذلك بأنه "الطلب من المراهقين في حد ذاتهم بصورة مستقلة إن كانوا من بين المنحرفين ، وما هي الانتهاكات التي قاموا بها"⁽³⁾، وهذا التعريف يشير إلى فئة محددة يتوجه لها هذا الأسلوب وهي فئة المراهقين ، ويرجع ذلك إلى أن هذا الأسلوب يستخدم في العادة مع الأطفال والمراهقين بالأساس ، وبكفي استطلاع أهم الدراسات التي تمت وفق هذا الأسلوب للتأكد بأنها كانت بالأساس محاولة لقياس ظاهرة جنوح الأحداث ، وهذا ما تم التأكيد عليه مثلا في ملتقى حول أسلوب الإقرار الذاتي للانحراف والذي عقد بمدينة باريس بفرنسا في الفترة الممتدة من 17 إلى 19 جانفي 2007

(1)-السيد علي شتا ، علم الاجتماع الجنائي ، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية ، المنطرة(مصر)، 1997، ص69.

(2) – Marcleo F, AEBI, Vironique JAQUIER , Les sondages de délinquance auto-reportée, Déviance et société 2008 , Vol 32 P206.

(3) – Lorraine et Sébastien Tourniol DU CLOS , OP.Cit,P86.

والذي عرف فيه هذا الأسلوب بأنه "تلك الدراسات التي من خلالها يتم الطلب من أشخاص في العموم هم من المراهقين لإعطاء معلومات حول سلوكهم المنحرف"⁽¹⁾، وهذا التعريف الأخير هو أكثر دقة وذلك لأنه يشمل كل الفئات العمرية لكن مع التأكيد على أن فئة المراهقين بالأساس هي المستهدفة بهذا الأسلوب ، أي أنه ترك هامشا لتطبيق هذا الأسلوب مع ظاهرة الانحراف لدى الفئات العمرية الراشدة.

2- محتوى استمارة الإقرار الذاتي :

رغم تعدد الدراسات التي اعتمدت على هذا النوع من التحقيق وذلك منذ أكثر من نصف قرن من الزمن إلا أن نوع الأسئلة التي اعتمدت عليها بقيت تتمحور بشكل كبير على سلوكيات محددة ، لذا فإن الإطلاع على مجمل تحقيقات الإقرار الذاتي يسمح لنا بملاحظة أن الأسئلة التي احتوتها استمارات الإقرار الذاتي تركزت أساسا على أسئلة حول سلوكيات مثيرة للجدل ، سلوكيات تمس بمتلكات الغير، الانتهاكات باستعمال العنف ، استهلاك الكحول والمخدرات ، التزوير والاحتيال⁽²⁾.

2-1 سلوكيات مثيرة للجدل :

المقصود بها هو ذلك النوع من الأعمال و السلوكيات التي لا يتقبلها المجتمع والتي قد لا يعاقب عليها القانون وأمثلة ذلك عديدة كالتدخين ، استهلاك الخمر، الهروب من المدرسة ، مغادرة البيت العائلي بدون إعلام الأسرة بذلك ، وكذا الاشتراك في عراك فردي أو جماعي، ويتم إقحام أسئلة حول هذه السلوكيات في استمارة الإقرار الذاتي إذا كان ذلك يتماشى مع هدف البحث أو التحقيق ، أو في حالة ما إذا كانت بالفعل هذه السلوكيات مستهجنة و مستكرة بشكل كبير في المجتمع الذي يجرى فيه البحث.

2-2 سلوكيات تمس بأموال الغير :

ومعظم استمارات الإقرار الذاتي احتوت على هذا النوع من الخروق ، وأمثلة ذلك عديدة نذكر منها عمليات السرقة سواء البسيطة أو الخطيرة ، وكذلك أعمال السطو والسرقة ، أو أخذ سلعة معينة دون دفع مقابل لها ، أو الاتجار في أشياء مسروقة من خلال البيع أو الشراء ، وهناك كذلك أشكال أخرى للمساس بأموال الغير مثل أعمال التخريب التي قد تطل ممتلكات عامة أو خاصة ، أو القيام بإشعال الحريق بدون سبب ويمكن كذلك إضافة الأعمال التي تمس بالملكية الفكرية للأشخاص والمؤسسات ، وذلك خاصة في ظل تطور وسائل الاتصال الحديثة ، ولعل أن أهم أشكال التعدي في الوقت الحاضر هو التحميل الإلكتروني الغير شرعي لإنتاج الغير .

(¹) – Marcleo F.AEBI, Aperçu de La situation des enquêtes de délinquance auto - reportée en Europe, Crimeprev , 2008 , N°09 , P02.

(²) – Renée ZAUBERMAN , Les enquêtes de la délinquance auto reportées en Europe , L'harmattan , Paris (France) , 2009, P38.

2-3 الانتهاكات من خلال استعمال العنف :

ويدرج فيها عادة أسئلة تتعلق بالسرقات التي يرافقها استعمال العنف ، أو حالات الضرب المفضي إلى الجرح ، وكذا استعمال الأسلحة سواء كانت نارية أو بيضاء ، وكذلك التعدي على أفراد الأسرة ، ويمكن كذلك إضافة مسائل التحرش والتهديد ، ويدرّج كذلك مختلف أشكال العراك الجماعي أو الفردي في الوسط المدرسي وخارجه.

2-4 استهلاك الكحول والمخدرات :

ويدرج فيها أسئلة حول استهلاك الخمر بكل أنواعها، وكذلك المخدرات بأشكالها المختلفة، وكذا إمكانية القيام بالمταجرة فيها، وكذلك تناول العقاقير الطبية المؤدية إلى الهلوسة ، وجدير بالذكر بأن هناك تحقيقات للإقرار الذاتي قد تمت فقط لدراسة هذا النوع من الخروق .

3- منهجية الإقرار الذاتي :

كما سبق ذكره في التعريف فإن هذا الأسلوب يهدف بالأساس إلى قياس ظواهر الانحراف من خلال التوجه مباشرة إلى عينة ممثلة لمجموعة من الشباب والمراهقين ، وذلك بهدف الاستقصاء عن السلوكيات المنحرفة التي قد يكونون قاموا بها ، ويتم ذلك عادة من خلال استمارة أسئلة سرية مصممة بشكل ثابت على شاكلة (إطلاقا ، مرة أو مرتين ، عادة ، دائما ...) ، وتركز هذه الأسئلة في الغالب على السلوكيات المنحرفة حديثة العهد (عموما التي تمت في السنة الأخيرة) ، لكن استخدام هذا الأسلوب تطور وتغير منذ أول ظهور له في الولايات المتحدة الأمريكية وذلك بالخصوص من الناحية المنهجية سواء تعلق الأمر بطريقة طرح الأسئلة من جهة أو من خلال طريقة اختيار العينة من جهة أخرى ، وهي أمور قابلة دائما للتغيير والتطوير وذلك حسب ما يتطلبه موضوع البحث و إشكاليته أو ما تفرضه خصائص المجتمع المبحوث .

3-1- طريقة طرح الأسئلة :

إن الأسئلة التي تحويها استمارة الإقرار الذاتي قد تختلف من دراسة إلى أخرى ، فيمكن أن نجدها تهدف إلى الطلب من المبحوث الإقرار بالسلوكيات المنحرفة التي قد يكون قام بها في السابق بشكل عام دون تحديد زمني لذلك ، وقد اعتمدت التحقيقات الأولى للإقرار الذاتي على هذا النوع من الأسئلة وذلك على شاكلة (هل قمت من قبل ...؟) ، أي أن الباحث يحاول أن يقيس السلوكيات المنحرفة التي قد يكون قام بها المبحوث طوال فترة حياته ، لكن ما يؤخذ على هذا النوع من الأسئلة أن الأجوبة عليها قد تكون غير دقيقة بسبب إمكانية عدم قدرة المبحوث تذكر كل ما قام به بشكل جيد ، ولهذا فإن معظم استمارات الإقرار الذاتي اليوم تحتوي على أسئلة محددة زمنيا ، أي أن الباحث يطلب من المبحوث الإقرار بالسلوكيات التي قد يكون قام بها في ستة أشهر الأخيرة أو السنة الماضية أو حتى السنتين الأخيرتين ، ويكون ذلك على شاكلة (هل قمت في هذه السنة الأخيرة ب...؟) ، وكذلك قد تحتوي الاستمارة الواحدة على

النوعين ، أي أسئلة مفتوحة غير محددة زمنيا وأسئلة أخرى محددة زمنيا ، وهذا حسب طبيعة البحث و إشكاليته وذلك بهدف معرفة وقياس تكرار ذلك السلوك ، وهو ما يسمح للباحث بالتمييز بين الانحراف العرضي أو المؤقت عن الانحراف المستمر، ومن جهة أخرى فإن من أهم الأشياء التي على الباحث أن يأخذها في عين الاعتبار في هذا النوع من التحقيقات هو مبدأ السرية ، والباحث أو المحقق هنا هو بصدد جمع معلومات ليست كالمعلومات الأخرى لأنها ببساطة معلومات عن أفعال جانحة ، وهذا النوع من الأفعال كما هو معلوم يحاول الإنسان إخفاءه قدر الإمكان وعدم الإقرار به " فهذا النوع من الدراسات لا قيمة له إذ لم يتم فيه الحفاظ على السرية " ⁽¹⁾ ، لذا طورت طرق عديدة للحفاظ على هذا المبدأ وبالتالي الحفاظ على نجاعة المعلومات المجموعة ، لذا نجد الكثير من الدراسات تعتمد فقط على مبدأ التقييم ، أي أن المعلومات الشخصية للمبحوث لا تظهر بل يعبر عنها فقط من خلال رقم ، كما يجب كذلك القيام بشرح وافي للمبحوث بهدف إفهامه وإقناعه بطبيعة البحث وأهدافه العلمية البحتة ، وذلك لأن التحدي الكبير الذي يواجهه هذا النوع من التحقيقات هو محاولة الوصول إلى إقرار صادق ، أي أن لا يعمل المبحوث على إخفاء انتهاكات قد يكون قام بها أو تضخيمه للأعمال قد لا يكون قام بها أصلاً لذا " فعلى الباحثين أن يشرحوا للأفراد المستجوبين بأن إجاباتهم ستكون سرية ، وذلك من خلال التأكيد على عدم ظهور أسمائهم وأن التعامل مع إجاباتهم سيكون بطريقة إحصائية بالأساس في إطار كل العينة ، كما يمكن كذلك للباحث أن يعمل على إقامة علاقات مبنية على الثقة مع المبحوثين وكل ذلك بهدف الإقلال أو التخلص من خطر الإجابات الكاذبة" ⁽²⁾ ، وطريقة طرح الأسئلة كذلك " قد تتم بطريقتين في إطار أسلوب الإقرار الذاتي هما الاستمارة السرية أو من خلال المقابلة المباشرة" ⁽³⁾ ، وكل من الطريقتين لها مزايا وعيوب، فطريقة المقابلة المباشرة تسمح للباحث بتوضيح الأسئلة بشكل جيد للمبحوث وذلك ما يسمح له بالتوصل للمعلومات التي يريدها ، وبالتالي تفادي الإجابات الغير دقيقة على بعض الأسئلة بطريقة لا تخدم الهدف العام من البحث ، أو في حالات أخرى عدم الإجابة على بعض الأسئلة، وبالتالي فإن تواجد الباحث مع المبحوث له فائدة كبيرة ، لكن ما يؤخذ على هذه الطريقة هو إمكانية أن يلعب الباحث دوراً سلبياً من خلال تواجده والذي قد يؤدي بالمبحوث إلى عدم إعطاء إجابات دقيقة وصادقة نتيجة للحرع أو الخوف الذي قد يشعر به في ظل وجود شخص آخر معه ، وهذا الإشكال قد يكون أكثر حدة بالخصوص مع بعض الأشخاص الذين يكون من طبعهم الخجل أو عدم الثقة في الآخرين ، وبالتالي فإن هذه الطريقة قد تؤثر على أهم مبدأ لهذا النوع من التحقيقات وهو مبدأ السرية ، أما طريقة الاستمارة السرية فإن أهم ميزة تحسب لها هو أنها توفر مبدأ السرية بشكل كبير ، فالمبحوث يكون بمفرده حين الإجابة على الأسئلة وبالتالي

(¹) – Sébastien ROCHE, La délinquance des Jeunes , Editions du seuil , Paris (France) , 2001, P32 .

(²) – Renard FILLIEULE , Sociologie de la délinquance , PUF , Paris (France) , 2001 , P 51.

(³) – Pierre G. COSLIN , Les adolescent devant les déviances , PUF, Paris (France) 1996, P107.

فإنه يقدم إقراره بشكل أفضل ، لكن من جهة أخرى فإن إجابات المبحوث قد تكون غير دقيقة نتيجة عدم وضوح الأسئلة له بشكل كاف ، أو تكون إجاباته غير جدية نتيجة تسرعه ، وذلك خاصة إذا علمنا أن المجتمع المبحوث يتكون بالأساس من شباب وأطفال مراهقين ، وبشكل عام فإن الباحث هو المسؤول الأول عن اختيار الطريقة التي يراها مناسبة لبحثه وذلك بالنظر إلى الإمكانيات المتوفرة له سواء المادية أو البشرية أو الفترة الزمنية المتاحة له ، وبطبيعة الحال طبيعة بحثه ، والأفراد المشكلين للعينة ، ولابد من الإشارة كذلك إلى أن الباحث يمكن له الاستفادة بشكل كبير من وسائل الاتصالات الحديثة في جمع المعلومات ، فقد تسمح له باستخدام الاستمارة السرية من جهة ، وفي نفس الوقت توجيه الإجابات على الأسئلة من خلال التوضيحات التي يقدمها الباحث أو المحقق للمبحوث من جهة أخرى ، وذلك باستعانته بأجهزة كومبيوتر متصلة بشبكة الانترنت .

3-2- العينة :

كما سبق الإشارة إليه في التعريف فإن هذا النوع من التحقيقات موجه بالأساس إلى مجتمع المتمدرسين ، أي أن معظم دراسات الإقرار الذاتي قد تمت في الوسط المدرسي ، وذلك لأن هذا الأخير يوفر للباحث إطاراً مناسباً لاختيار العينة بطريقة علمية ومنظمة وذلك من خلال وجود وتوفير قوائم محددة للمدارس بمنطقة ما فيختار بداية عينة من هذه المدارس وفق طريقة عشوائية ثم بعد ذلك يحدد عينة بحثه ، ورغم هذا الإطار الملائم للباحث للاختيار العينة إلا أن هناك الكثير من الانتقادات " التي توجه في العادة لهذه الطريقة في اختيار العينة في الوسط المدرسي " ⁽¹⁾ ، وهي أن العينة المختارة في المدارس لا تعبر عن ظاهرة الانحراف بشكل عام بل هي تعبر فقط عن ظاهرة الانحراف عند المتمدرسين ، لذا فإن الكثير من الدراسات والتحقيقات التي اعتمدت على الإقرار الذاتي والتي تمت في المدارس يجب أن تبقى نتائجها محدودة في هذا الوسط الذي أجريت فيه الدراسة ، وهذه الإشكالية المتمحورة حول مجتمع البحث حسب رأينا الشخصي تطرح بأكثر حدة في المجتمعات التي تعاني من حالات ضعف نسب التمدرس أو من ارتفاع معدلات التسرب المدرسي ، وذلك لأنه في هذه الحالة فإن جزء كبير من المراهقين والشباب يكونون خارج أسوار المدرسة ، وبالتالي فإن نتائج الدراسة التي تجري داخلها لا تعبر عنهم ، وعلى خلاف ذلك فإن المجتمعات التي تشهد نسب عالية من التمدرس فإن هذه الطريقة في اختيار العينة قد تكون معبرة نسبياً عن ظواهر الانحراف فيها بشكل عام ، كما أن هناك إشكال آخر قد يؤثر على مصداقية العينة في هذا النوع من الدراسات الذي يتم في الوسط الدراسي ، والمتمثل في اشتراط ترخيص الولي لإجراء البحث مع المراهق الذي يكون في العادة غير راشد ، وذلك نظراً لطبيعة الموضوع الذي تركز عليه تحقيقات الإقرار الذاتي ، فمثلاً عندما يختار الباحث مدرسة أو عدة مدارس لإجراء بحثه فإن أول ما يقوم به بعد ذلك هو اختيار عينة

(1) – Renée ZAUBERMAN , OP.Cit,P42.

بناءً على قوائم التلاميذ ، لكنه قد يتفاجأ عند بداية قيامه بالبحث أن جزء من العينة قد يكون صغيراً أو كبيراً غائب ، وذلك بسبب عدم ترخيص الأولياء لأبنائهم بالمشاركة في هذا التحقيق ، أو بسبب عدم الرد على طلب الترخيص ، وهذا ما يجعل من العينة في هذا النوع من الدراسات معرضة لخطر عدم التمثيل بشكل كبير ، وكذلك قد يكون ذلك للأسباب عديدة وغير متوقعة لذا فعلى الباحث أن يأخذ حذره في اختيار عينة بحثه .

4- تقييم أسلوب الإقرار الذاتي:

رغم أهمية هذا الأسلوب والفاعلية التي يتميز بها والتي جعلته واسع الانتشار في الدراسات الخاصة بظاهرة الانحراف إلا أنه يمكن أن ينتقد في كثير من الجوانب لعل أهمها ما يلي:

- اقتصار هذا النوع من التحقيق في الغالب على مجتمع بحث متمدرس بالأساس ، مما يجعل الأرقام التي يصل إليها الباحث وفق هذا الأسلوب غير معبرة بدقة خاصة في المجتمعات التي تشهد نسباً عالية من التسرب المدرسي.
 - قد تكون اعترافات المبحوثين أكثر مصداقية في مجال السلوكيات المنحرفة البسيطة أما السلوكيات الخطيرة التي قد تستلزم إجراءات جزائية في حالة الكشف عنها فإن مستوى الإقرار بها يبقى محل شك.
 - الاعتماد في هذا الأسلوب على ذاكرة المبحوثين بالأساس لجمع المعلومات وهو ما يعني وجود هامش للخطأ و الاختلاط في الإجابات المقدمة.
 - الكثير من السلوكيات التي يتم التطرق إليها في هذا النوع من التحقيقات قد لا يمكن إدراجها في مجال الأرقام السوداء لانحراف وذلك لبساطتها ، ومثال ذلك التغيب عن المدرسة أو التدخين، لأن ذلك في نظر الكثيرين مجرد سلوكيات عادية قد يقوم بها المراهقين.
 - اقتصار هذا الأسلوب على دراسة حالات انحراف الأحداث بشكل أساسي وليس الانحراف بشكل عام.
 - من الصعب الاعتماد على أسلوب الإقرار الذاتي لدراسة أنواع من الانحراف الخاص بالشؤون الاقتصادية والمالية وكذا ما يتعلق بالإجرام.
- ورغم كل هذه الانتقادات إلا أن هذا الأسلوب يبقى فعالاً في استقصائه لواقع الانحراف في المجتمع مما يسمح بتقدير الأخطار والتنبيه بها وبالتالي توفير الجهود اللازمة لمواجهة وإصلاح الأوضاع ، خاصة إذا علمنا أن معظم حالات الإجرام يعود أصلها لمرحلة المراهقة والتي تبدأ عادة بأنواع بسيطة من الانحراف لتتخذ فيما بعد منحى تصاعدي ليصل إلى انحراف أكبر وأكثر خطورة.

خاتمة:

إن قياس حجم ظواهر الانحراف والإجرام في المجتمع هو في غاية الأهمية وهذا ما يدعونا إلى العمل على توفير كل الأدوات اللازمة لذلك وبالخصوص العلمية منها ، وذلك لأن ميدان البحث في مجال ظواهر الانحراف والإجرام هو خصص ويحتاج إلى مواكبة التطور الحاصل في المجتمعات الأخرى ، والورقة التي قمنا بتقديمها تتدرج في هذا الإطار و التي قد تساعد بالخصوص الباحثين في علم الاجتماع و المهتمين بظواهر الانحراف والإجرام ، و كما هو معلوم فإن البحوث الميدانية هي في اشد الحاجة للبحوث النظرية لذا لا بد من العمل دائما على تطوير الجانب النظري في أي ميدان من ميادين المعرفة المختلفة ، ومن هذا المنطلق حاولنا أن نعرف أكثر الأساليب المستخدمة في قياس الانحراف وهي كل من الإحصائيات الجنائية و كذا أسلوب الإقرار الذاتي، وإن كان أسلوب الاعتماد على الإحصائيات الجنائية منتشر ومعروف بشكل اكبر فإن أسلوب الإقرار الذاتي هو أسلوب حديث نسبيا وغير مستخدم بشكل واسع في مجتمعنا مقارنة بالمجتمعات في أوروبا و الولايات المتحدة الأمريكية ، لذا فإن الهدف من هذه الورقة هو السماح للباحثين في علم الاجتماع بالخصوص من التعرف أكثر على أسلوب التحقيق الذاتي لقياس الانحراف وكذا على طرق استخدامه في بحوثهم الميدانية.

قائمة المراجع:**بالعربية:**

- 1-فتح عبد الله الشاذلي، علم الإجرام العام، منشأة المعارف،الإسكندرية (مصر) ، الطبعة الأولى،1993.
- 2- السيد علي شتا، علم الاجتماع الجنائي، مكتبة و مطبعة الإشعاع الفنية ، المنتزة(مصر) ، 1997 .

باللغة الأجنبية:

- 1- Lorraine et Sébastien Tournyol DU CLOS , La délinquance des jeunes, L'harmattan, Paris (FRANCE), 2007.
- 2 -Marcleo F.Aebi, Aperçu de La situation des enquêtes de délinquance auto - reportée en Europe, Crimeprev , 2008 , N°09 .
- 3- Marcleo F, Aebi.Vironique jaquier , Les sondages de délinquance auto-reportée, Déviance et société 2008, Vol 32 .
- 4 -Pierre G .COSLIN , Les adolescent devant les déviances , PUF, Paris (France) 1996.
- 5-Renard FILLIEULE , Sociologie de la délinquance , PUF , Paris (France), 2001 .
- 6-Renée ZAUBERMAN , Les enquêtes de la délinquance auto reportées en Europe , L'harmattan , Paris (France) , 2009.
- 7- Sébastian ROCHE, La délinquance des Jeunes , Editions du seuil ,Paris (France) ,2001 .